State of Palestine

دَوْلَةُ فِلَسْطِينْ

وزارة شؤون المرأة

دراسة بعنوان

"السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي خلال ٢٠ عام في دولة فلسطين"

دراسة من اعداد وانتاج وزارة شؤون المرأة

٢٠٢٠-٢٠٢١

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي ٤
مقدمة ٦
قائمة الجداول ٧
قائمة المفاهيم والمصطلحات ٨
الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة ٩
أهداف الدراسة ١٠
أهمية الدراسة ١٠
فرضية الدراسة ١٠
الجزء الأول: مفهوم السياسات ١١
عناصر السياسة العامة ١٢
خصائص السياسة العامة ١٢
مراحل صنع واعداد السياسات ١٤
انواع السياسات العامة ١٥
الجزء الثاني: مفهوم النوع الاجتماعي ١٦
مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية ١٨
الفصل الثاني: الاجراءات المنهجية ٢١
مجتمع الدراسة ٢٢
مسح شامل ٢٢
المنهج المستخدم في الدراسة ٢٢
اسلوب جمع البيانات ٢٣
اسلوب تحليل البيانات ٢٣
فريق البحث ٢٣
متغيرات الدراسة ٢٤
الفصل الثالث: النتائج الرئيسية ٢٦
الصورة العامة للسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي ٢٧

الصورة النمطية مع التقدم الزمني ٢٨
الالتزام السياسي والنوع الاجتماعي ٢٩
القطاع والنوع الاجتماعي ٣٠
وحدات النوع الاجتماعي والسياسات المستجيبة ٣١
الادماج والموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والسياسات المستجيبة ٣٢
التوصيات ٣٤
قائمة المصادر والمراجع ٣٥

ملخص تنفيذي

تهدف هذه الدراسة بالأساس الى التعرف على حجم السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي من مجموع السياسات التي اتخذتها مؤسسات الدولة منذ العام ٢٠٠٠ وحتى العام ٢٠٢٠ والمنشورة في الجريدة الرسمية، وذلك لوضع المسؤولين وصناع القرار في الصورة الحقيقية على ارض الواقع بشيء ملفت وواضح واكثر تفصيلاً.

واقد استخدمت الدراسة منهجية البحث التاريخي الذي يعود الى ٢٠ سنة للوراء ليدرس العلاقة ما بين القديم والجديد ويرسم ملامح المستقبل، وكذلك اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في دراسة وتحليل ظاهرة السياسات في الوقائع الفلسطينية.

وتكون مجتمع الدراسة من جميع السياسات التي تم اتخاذها ونشرت في الوقائع الفلسطينية خلال فترة ٢٠ عام، وتعرف السياسات هنا بانها اية وثيقة تم التوقيع عليها على شكل قانون، أو قرار بقانون، او مرسوم رئاسي، او قرار لمجلس الوزراء، أو لائحة، أو نظام.

واظهرت الدراسة مجموعة هامة من النتائج تمثلت فيما يلي:

١. تشير النتائج الى ان هناك فجوة كبيرة في رسم واتخاذا سياسات مراعية للنوع الاجتماعي، بحيث بلغت نسبة السياسات الحساسة والمستجيبة للنوع الاجتماعي ١٣٪.
٢. يعتبر القطاع الاقتصادي اقل قطاع يستجيب لاحتياجات الجنسين، ويزداد التأكيد على ذلك من الاحصاءات الرسمية باعتبار مشاركة المرأة في سوق العمل من ادنى المشاركات على المستوى العربي والدولي.
٣. تبين الدراسة بأن نسبة السياسات المستجيبنة للنوع الاجتماعي والتي صدرت عن الدوائر الحكومية هي ضعيفة جدا، مما يثير تساؤلا حوهرياً عن دور وحدات النوع الاجتماعي وآلية التعامل معها.
٤. تظهر الدراسة بان محاور الاستراتيجية عبر القطاعية الوطنية لتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة لم تكن مدمجة ومشمولة بالقدر الكافي في الدوائر الحكومية، مما يؤشر على الفجوة الهائلة في فهم الادوار المتبادلة بين الخطط القطاعية وعبر القطاعية.

وبالاستناد الى تلك النتائج فاننا نوصي بالتالي:

١. إنشاء نظام عمل وزارة شؤون المرأة يوضح الاهداف والمهام والعلاقة مع الاستراتيجيات والانظمة القطاعية.

٢. مراجعة دور ومهام وحدات النوع الاجتماعي بما يضمن اشراكها في رسم السياسات للدائرة الحكومية

٣. تطوير منهجية التخطيط، ونظام المتابعة والتقييم الوطني لتساعد الدوائر الحكومية على ادماج قضايا النوع الاجتماعي في خطتهم، ومتابعتها وتقييمها.

٤. تطوير نماذج الموازنة العامة لتساعد الدوائر الحكومية على اعداد موازنات تستجيب لاحتياجات الجنسين.

٥. تشكيل لجنة وطنية لمراجعة السياسات الاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي، وتخصيص برامج اقتصادية لسد الثغرة الاقتصادية الخطيرة في السياسات المرسومة على مستوى القوانين والانظمة.

٦. ايجاد آلية للتؤكد من استجابة السياسات للنوع الاجتماعي قبل المصادقة عليها.

مقدمة

تعتبر قضية المرأة بالاساس قضية حقوقية تتطلب دعماً مجتمعياً من كافة الفئات والشرائح لسد الثغرات والفجوات التنموية، وذلك بسبب الاجحاف الذي وقع ضدها في سنوات الماضي وما زال مستر بسبب المأسسة الذهنية والتنشئة الاجتماعية التي رسمت في مخيلة الكثير عن دورها، وعلاقاتها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

تشكل الحركة النسوية بكافة اطيافها ومناصريها، ومؤيديها الألية المركزية للنهوض بالمساواة بين الجنسين وتمكين كافة النساء والفتيات بعدالة وحرية، وديمقراطية، للوصول الى مجتمع ديمقراطي تعددي، ينبذ الخلاف،

ويؤكد على الاحترام، وينهي المظاهر السلبية، ويعزز الثقافة الايجابية المتزنة، البمنية على حب الاخرين، ورعاية المحتاجين، وتوفير مستلزمات الاخرين.

وتلعب البرامج التنموية جهداً مميزاً في رسم صورة الحاضر وتوفير متطلباته، وتبني صورة المستقبل للاجيال القادمة من منطلق المفهوم التنموي المستدام، والذي يعبر عن روح التضامن مع الاجيال القادمة، يشعرهم بحلاوة التضامن في ظل الاغتراب والغياب.

وتعتبر السياسات التنموية الصادرة عن السلطات الرسمية الجوهر الاهم في ابرام القرارات، والاتفاقيات، والقوانين، والتشريعات، من حيث اقرارها، وتطويرها، وتغييرها، او استبدالها لاحقاق الحقوق، وصون الحريات، وضمان الأمن والأمان،.

تأتي هذه الدراسة في هذا السياق السياسي الذي يوفر كافة المستلزمات الخدمية لكافة المواطنين بمختلف توجهاتهم، لتفحص مدى تحقيق تلك السياسات لاحتياجات المساواة بين الجنسين بعدالة.

قائمة الجداول

جدول1 :مثال واقعي على التأثير بالسياسات ١٣

جدول2 :أداة التحليل الأولى لاستجابة السياسات للنوع الاجتماعي..... ١٩

جدول3 نسبة استجابة السياسات للنوع الاجتماعي..... ٢٧

جدول4 **نسبة استجابة السياسات للنوع الاجتماعي حسب السنوات** ٢٨

جدول5 نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب نوع السياسة ٢٩

جدول6 نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب نوع القطاع..... ٣٠

جدول7 **نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية** ٣١

جدول8 نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتقاطعها مع لاهداف الاستراتيجية لقطاع المرأة. ٣٢

قائمة المفاهيم والمصطلحات

ادماج النوع الاجتماعي

عرفت الأمم المتحدة ادماج النوع الاجتماعي بأنه "عملية تقييم مضامين أي عمل مخطط له على النساء والرجال بما في ذلك التشريعات والسياسات والبرامج، وذلك عى جميع الجهات والمستويات، وهو استراتيجية لجعل شواغل النوع الاجتماعي بعداً متأصلاً من تصميم وتنفيذ ومراقبة وتقسيم السياسات والبرامج في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بجيث ينتفع النوع بصفة متساوية. (الاسكوا، www.unescwa.org، ٢٠٢٠)

الاستجابة للنوع الاجتماعي

تشير الاستجابة الجنسانية إلى النتائج التي تعكس فهمًا لأدوار الجنسين وعدم المساواة والتي تبذل جهدًا لتشجيع المشاركة المتساوية والتوزيع العادل والعادل للفوائد. يتم تحقيق الاستجابة الجنسانية من خلال التحليل الجنساني وإدماج النوع الاجتماعي.(دليل ميسري التدقيق التشاركي، ٢٠١٤)

الحساسية للنوع الاجتماعي

الحساسية تجاه النوع الاجتماعي هي العملية التي يتم من خلالها توعية الناس بكيفية لعب النوع الاجتماعي دورًا في الحياة من خلال معاملتهم للآخرين.

المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي

هي المؤشرات المصنفة حسب الحنس والعمر والحالة الاجتماعية، والوضع الاقتصادي.

عنوان السياسة: يقصد بالسياسة في هذه الدراسة، القانون، او القرار بقاون، أو المرسوم، أو القرار الصادر عن مجلس الوزراء، أو اللائحة، أو النظام، ويجب نشره في الجريدة الرسمية.

الفصل الأول: الاطار النظري للدراسة

أهداف الدراسة

يتمثل الهدف العام للدراسة في التعرف على حجم السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي من مجمل السياسات التي اتخذتها الدولة خلال ٢٠ عام، للوصول الى مجموعة من التوصيات لصناع القرار لجسر الفجوة في عملية اتخاذ القرار لتعزيز المساواة بين الجنسين، ويتفرع عن هذا الهدف مجموعة من الاهداف الفرعية:

١. التعرف على السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب تصنيفها التشريعي.

٢. التتعرف على السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب القطاع.

٣. التعرف على السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب الفترة الزمنية للنشر.

أهمية الدراسة

١. الجدوى الاساسية من هذه الدراسة بأنها ستقدم معلومات للباحثين وصناع القرار للاستفادة منها عند اتخاذ القرار او التخطيط لاحتياجات محددة.

٢. ستستفيد من هذه الدراسة جميع المهتمين بقضايا المرأة والحركة النسوية لاستخدامها في التأثير على صناعة واتخاذ القرار بشكل علمي وممنهج.

٣. ستستفيد منها وزارة شؤون المرأة في اعادة تقييم السياسات المتخذة نحو استجابتها للنوع الاجتماعي من ناحية، وتقييم للسياسات التي لم تستجب للنوع الاجتماعي.

فرضية الدراسة

تنطلق الدراسة من فرضية اساسية مفادها ان السياسات المتخذة والمنشورة في الجريدة الرسمية غير مستجيبة للنوع الاجتماعي في غالبيتها.

الجزء الأول: مفهوم السياسات

من المهم التمييز بين ثلاثة مفاهيم اساسية في هذا الموضوع، وهي:

المجال السياسي (Polity):

يهتم بالتنظيم السياسي للمجتمع خاصة علاقة المواطن والدولة.

مدخلات المنظومة السياسية (Politics):

التنافس السياسي من اجل الوصول الى السلطة وممارستها والبقاء فيها.

مخرجات المنظومة السياسية (Policies):

ترتبط بالعمومية سلط ومؤسسات عمومية تعمل على ادارة الشؤون العمومية. (htt)

العمومية:

بمعنى ارتباط السياسة بمحموعة مشتركة من الناس، والعمومية لا تعني العامة.)فراج(2020 ,

ومن تعريفات المفكرين للسياسة، ما يلي:

هارود لازويل: يعرف السياسة العامة على انها: من؟ يحصل على ماذا؟ ومتى؟ وكيف؟ في اشارة منه لاهمية دور الدولة في ادارة الشؤون الاقتصادية.

جيمس اندرسون: عرفها بانها «برنامج عمل هادف يعقبه اداء عمل فردي او جماعي في التصدي لمشكلة او لمواجهة قضية او موضوع معين».

توماس داي عرفها: «اختيار الحكومة للقيام بعمل ما أو الامتناع عن القيام بعمل ما».

ايرا شاركنسكي عرفها: «النشاطات الهامة للحكومة»

ابرهامكابلان عرفها «برنامج عمل يهدف الى تحقيق الاهداف والقيم والممارسات عن طريق القيام بتطبيقات محددة».

عناصر السياسة العامة

١. **المطالب والاحتياجات:** الاجراءات الي يقوم بها موظفي الدولة لصالح المواطنين.
٢. **قرارات سياسية: قوانين وانظمة، وأوامر ولوائح.**
٣. **اعلان (تصريحات) السياسة العامة:** تمثل الخطابات والاعلانات الرسمية أو التفسيرات والتصريحات الحكومية العامة الموجة للمجتمع وللرأي العام وللمعنيين
٤. **مخرجات السياسة العامة:** تتمثل في البيانات والمؤشرات الملموسة الناتجة عن السياسات العامة، والتي تمثل ما تم إنجازه نتيجة القرارات المتخذة والبيانات الوضعية. (التقاوي و المنصوري، ٢٠١٧)

خصائص السياسة العامة

هي فعل للمؤسسة الحكومية: انشطة وبرامج ومشاريع للحد من الفقر، لتمكين المرأة... التخطيط جهد فكري وعقلاني يتم بمنهجية علمية والسياسة العامة بالاضافة لذلك تعتمد على خبرة المسؤولين الحكوميين ومستشاريهم.

ذات سلطة شرعية: لها صفة الزامية بقوة القانون أو المرسوم، مثل اصدرا قانون لحماية ...

إنها نشاط هادف ومقصود: تشمل الاعمال الموجية نحو أهداف مقصودة على شكل خطة عمل من الحكومة، ولا تشمل التصرفات العشوائية والعفوية التي تصدر عن بعض المسؤولين، فالسياسات العامة في ضو ء الأنظمة السياسية لا تتضمن أشياء تحدث توا. مثل توفير لقاحات، زيادة الخدمات الصحية. (الاسكوا، ٢٠١٧)

استجابة واقعية ونتيجة فعلية: مخرجات يمكن تطبيقها على ارض الواقع (قول+فعل) (وعود+جهود)

إنها في خدمة المجتمع: تحقق مصلحة عامة وتتكون من سياسات عامة ذات طبيعة مادية (تخصص بمالغ مالية للانفاق) (صندوق وقفة عزة كمثال) وسياسات عامة ذات طبيعة رمزية والتي تمثل توجهات الحكومة واعمالها التي ينتج عنها التزام عاطفي ووطني يدعو الى الاعتبار والفخر الوطني (اليوم الوطني للمرأة الفلسطينية ٢٦ اكتوبر كمثال). (حسين، ٢٠١٨)

توازن بين الفئات والجماعات المصلحية: تتأثر السياسات بمجموعات الضغط والمصالح التي تعمل على تشكيل التحالفات وتسمى تحالفات المثلثات الجديدة (مجموعات المصالح/ اللجان التشريعية للسياسات العامة/ الاجهزة الادارية المنفذة لها).

قد تكون غير معلنة أو غير مؤطرة بقانون أو نظام: كان لا تقوم السلطات بالتدخل لحل مشكلة ما، أو ان تصمت عن شيء ما

جدول1 :مثال واقعي على التأثير بالسياسات

المؤشر	قانون حماية الاسرة من العنف	قانون الضمان الاجتماعي
المستفيدون	افراد الاسرة وخاصة النساء	العمال والعاملات في المؤسسات غير الحكومية
الطرف الأخر	اي فرد (غالبيتهم من الرجال)	اصحاب العمل

اقرار السياسة	لم يقر حتى اللحظة	اقر وتم الوقف العمل به نتيجة الاحتجاجات
الفئة التي تظهر في معارضة الاقرار	جزء منهم نساء	العمال
التحليل (ماذا نملك؟) **الطرف الاخر يقوم بمعارضة اقرار وتطبيق السياسة من خلال استغلال المستفيدون وكانهم لا يريدون ما تود الحكومة من تطبيقة وان هذا يتعارض معهم وتوجهاتها وذلك بالتأثير عليهم من خلال**	الدين	المال
ماذا نلاحظ	لم يقم الطرف الاخر بالتوجه مباشرة الى الحكومة للرفض بل عمل على تعبئة المستفيدين في البداية فاصبحت الحكومة تخاف من ان تنعكس مخرجات قراراتها على تنافسها في البقاء في الحكم (politics) بالمقابل الجهة الضاغطة تضغط على الحكومة للاقرار وهذا من الصعب حدوثة	
المطلوب من جماعة الضغط لاقرار السياسة	تحديد ماذا تملك؟ ودراسة الطرف الاخر؟ ومن ثم اقناعهم بالقرار من خلال ما تملك. وان نقلل الاتجاه نحو الضغط على الحكومة، لماذا: من خوف ان تصبح الحكومة ضد الداعمين وتدخل معها في صراع مباشر، وحينها حتى المصادقة على خطة لن يمر، وسيحدث تراجع كبير في مواضيع تمكين المرأة.	

مراحل صنع واعداد السياسات

المرحلة الأولى: تحديد وتعريف المشكلة (صياغة المشكلة): يعتبر تعريف وتحديد القضية أو المشكلة من اهم الخطوات لصياغة السياسة العامة.

المشكلات العامة هي: ظرف أو موقف يثير الحاجات وعدم الرضا لدى الافراد وربما يجعلهم يطلبون العون والمساعدة لمواجية ما يعانون منو، وبذا يحصل عادة من جانب الذين يهمهم الموقف أو المتأثرين به أو من جانب الممثلين أو المتعاطفين معهم.

أو هي "إنحراف أو عدم توازن بين ما هو كائن وبين ما يجب أن يكون»

من المهم الانتباه الى ان هناك اربع مصطلحات متدرجة وتتعلق بالسياسات وهي «مشكلة، مشكلة عامة ، قضية، قضية عامة»، لأهمية العمل على تقارب السياسات وعدم تضاربها. (وليد و كنزة، ٢٠١٩)

لا يمكن لاي حكومة ان تقوم بحل كافة المشاكل والقضايا في المجتمع فتقوم باعداد اجندة للسياسات والتي تتحدد فيها الأولويات.

المرحلة الثانية: تجميع البيانات والمعلومات حول مشكلات السياسة العامة، الملعومات الدقيقة ستوفر نقاط الضعف والخلل وتساعد صناع القرار على التعرف على الصورة الشاملة للمشكلة والامكانيات المتوفرة<

المرحلة الثالثة: بلورة السياسة العامة (وضع البدائل): يتم في هذه المرحلة وضع الحلول الممكنة، والاقتراحات الأولية بناءاً على المعلومات والمعطيات التي تم جمعها في المرحلة السابقة. وهذه المرحلة تعتمد كثيراً على محلل السياسات في المؤسسة.

المرحلة الرابعة: صياغة السياسة العامة، يرى حيمس اندرسون أن صياغة السياسة تتضمن صياغة مقترحات أولية لبرامج العمل اللازمة لمواجهة المشكلة، فوجود سياسة على طالوة الحكومة لا يعني بالضرورة انه سيتم اتخاذ قرار او قانون فمن الممكن ان لا تتخذ الحكومة اي موقف اتجاه ذلك.

المرحلة الخامسة: اعتماد وتنفيذ السياسة العامة، إن تنفيذ السياسة العامة هو تحويلها إلى نتائج علمية ملموسة، بمعنى أنها مجموعة النشاطات والاجراءات والتدابير التنفيذية والهادفة لاخراج السياسة العامة ووضعيا حيز التنفيذ الفعلي العملي، وذلك بإستخدام وسائل وامكانيات مادية وبشرية وغيرها من اجل تحقيق اهداف السياسة.

المرحلة السادسة: تقييم السياسة العامة، وهي تشخيص وقياس أثر ونتائج السياسة للتوصل الى ما تم انجازه من نتائج

انواع السياسات العامة

السياسات العامة الاستخراجية:

قيام النظام باستخراج الموارد من بيئته، على شكل خدمة عسكرية، والخدمات العامة الازامية، وتعتبر الضرائب من اهم السياسات الاستخراجية، وهي تعني استحراج النقود والسلع من الافراد للاغراض الحكومية دون ان يتلقوا منفعة فورية او مباشرة، وتنقسم الضرائب الى قسمين: ضرائب مباشرة مثا ضريبة الدخل والاملاك، وضرائب غير مباشرة مثل الضرائب على السلع، والخدمات والجمارك، والضرائب على المبيعات والمشتريات.

السياسات العامة التوزيعية واعادة التوزيع:

هي ما تقوم بتخصيصه المؤسسات الحكومية بكافة اطيافها من اموال، وسلع، وخدمات وتوزيعها على الافراد في المجتمع من اجل الاستفادة منها، مثل: توزيع القروض للمشاريع الصغيرة، المنح والمساعدات للطلبة، والمخصصات للتعليم والصحة والخدمات.

السياسات العامة التنظيمية:

هي سياسات يمارس النظام السياسي الضبط والرقابة على مجمل الانشطة والسلوكيات بما لا يتعارض للمصلحة العامة، وذلك ناتج عن تزايد المشاكل في الخدمات والبنية التحتية، ومن ادواتها فرض عقوبات ومخالفات عند حدوث اية تجاوزات.

السياسات العامة الرمزية:

هي سياسات لتعبئة الجماهير ورفع حماستهم الوطنية من خلال حديث القادة عن القيم الوطنية، والايديولوجيا المتمثلة بالديمقراطية والتعددية بهدف الايمان بالبرامج السياسية بحيث يدفعهون الضرائب طواعية، ويطبقون القانون ولا يعارضون النظام.(المصدر السابق)

الجزء الثاني: مفهوم النوع الاجتماعي

يرتبط مفهوم المساواة بين الجنسين مع مفهوم النسوية أو النظرية النسوية، أو الحركة النسوية. (UNICEF, 2017)

يعد الهدف النهائي لمجموع الفاعلين في هذه الحركة من كلا الجنسين ومن مختلف التيارات الفكرية القضاء على كافة اشكال التمييز المرتبطة بالجنس، ويدعو هؤلاء الى منح الفرص للجميع النساء والرجال بالمشاركة في كافة مجالات الحياة بحرية وآمان. وينطلق النسويون من فكرة أن الهوية الجنسية وما يرتبط بها من مفاهيم للنوع الاجتماعي تحددها البنية الاجتماعية التي تنعكس على قضايا المساواة الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية.

ومقابل الاتفاق الشامل ما بين النسويون على الهدف المنوي تحقيقه بانهاء كافة اشكال التمييز ضد المراة نجد أن النسويون يختلفون فيما بينهم على اسباب انعدام المساواة وكيفية تحقيقها، حيث لا يوجد هناك صيغة شمولية موحدة لكافة النسويين، والسبب الاساسي في ذلك يعود الى تعدد الحركات والايديولوجيات الفكرية للنسويين، حيث تنتشر تلك الحركات في كافة المجتمعات وتحمل افكاراً مختلفة.

فالنسوية الليبرالية تهدف الى المساواة الفردية لكل من الرجل والمرأة في المجتمع من خلال القيام باجراءات عادلة تراعي قضايا الجنسين للقوانين والسياسات، ومع الحفاظ على توازن المجتمع وتماسكه. (Tong، ١٩٩٢)

بالمقابل فإننا نجد توجه النسوية الاشتراكية الماركسية تأتي في الاطار الشامل للنظرية الماركسية حيث تعتبر قضية المرأة كجزء ونتيجة للمجتمع الرأسمالي، وترى بان التمييز ضد المرأة واستغلالها ما هو الى امتداد لحالة التمييز والاستغلال التي يقوم بها اصحاب العمل للعمال. (Lapovsky Kennedy، ٢٠٠٨)

أما النسوية ما بعد الكولونولية أو نسوية الجنوب فتهتم في قضايا المراة بصورة عالمية، وتوجه انتقادات لاذعة لنسوية الشمال من الافتراضات التي تطلقها عن نساء الجنوب من أنهن ضحايا سلبيات في حين ان نساء الشمال متعلمات وفي مواقع متشابه مع اقرانهن من الرجال.

اما النسوية البيئية فترى ان التمييز ضد المرأة ناتج عن استغلال الرجل لمحيطة من خلال التدمير البيئي وقمع المراة، وترى البيئية بان هناك علاقة بين التمييز ضد المراة والتدمير البيئي للطبيعة.

النظرية السياسية النسوية، وتؤكد هذه النظرية على أن الدولة وسياساتها العامة، وبما فيها من مؤسسات تؤثر على العلاقة ما بين الجنسين.ومهمة هذه النظرية تحليل السياسات ومدى تأثير ها على العلاقات ما بين الرجل والمرأة، وهي بذلك تقدم مساهمات في تحليل نظام الحكم ومدى مراعاته لقضايا النوع الاجتماعي، فاصبح يتم تحليل السلطة، والطبقات الاجتماعية والاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي، وتركز النظرية على اسئلة تتعلق بعدم المساواة ما بين الجنسين بسبب السياسات الموضوعة من قبل الدولة.

في حين يركز علم النفس النسوي على الهيكل المجتمعي ما بين الجنسين من خلال دراسة القيم والمبادئ النسوية وتأثيرها على المرأة.

النظرية القانونية النسوية تنطلق من وجهة نظر النساء عن القوانين المعمول بها فيما يتعلق بعلاقتهم بالرجال، وتهدف النظرية القانونية الى استكشاف وتحليل التجارب النسائية نحو القوانين ومدى اعاقتها لتعزيز المساواة بين الجنسين، مع تقديم مجموعة من التوصيات اللازمة لمواجهة الواقع والعمل على تغيير القوانين لتضمن علاقة متساوية بين الجنسين.

وتشير الحركة الفنية النسائية الى مجموعة الجهود التي تقوم بها النساء دولياً وعكسها في منتجات فنية خاصة بلانساء وخبراتهن، والعمل على تغيير الصورة النمطية ضد المرأة من خلال تلك المنتجات ، وقد نشطت هذه الحركة بشكل لافت بعد الحرب العالمية.

تركز النسوية الالكترونية على التفاعلات ما بين النسوية والحيز الالكتروني، وتركز النظرية بشكل اساسي على العلاقة بين تعزيز المساواة بين الجنسين والتكنولوجيا باعتبارها علاقة متينة، والهدف الاساسي من ذلك التحري والبحث والتحليل عن الاسباب الكامنة وراء الهمينة والسيطرة على التكنولوجيا من قبل الرجال، ومدى الاستفادة بقدر اكبر من التكنولوجيا لتمكين المرأة

المساواة بين الجنسين هي المساواة بين الرجل والمرأة وتضمن مفهوم اننا جميعًا بشر، فالرجال والنساء هم أحرار في تطوير قدراتهم الشخصية وليصنعوا القرارات بدون الحدود المرسومة بواسطة الأفكار النمطية. المساواة بين الجنسين تعني أن السلوكيات المختلفة والتطلعات وأحتياجات المرأة والرجل يجب أن تؤخذ في الاعتبار ويتم تقييمها وتفضيلها بمنتهى المساواة.

مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية

تطورت هذه المقاربة مع الاهتمام اللافت لمفهوم النوع الاجتماعي في فترة السبعينات، وجاء هذا الاهتمام مع ملاحظة الخبراء والباحثين في الشان النسوي ان النساء لا تستفيد من عمليات التنمية الجارية وحرمن من معظم برامجها.

برزت مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية في فترة التسعينات كرد فعل على مقاربة المرأة في التنمية كتوصية اساسية بأنه لا يمكن تحقيق التنمية للمراة بمعزل عن دراسة الواقع حولها وأهمها الرجل، فجاءت مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية لدراسة العلاقات الاجتماعية والتفاعلات بين المرأة والرجل. (Council، ٢٠١٨)

تعتمد مقاربة النوع الاجتماعي والتنمية على استراتيجية هامة لتحقيق المساواة بين الجنسين، وهي السير في خطين، الأول: يركز على اتخاذ اجراءات خاصة بالمرأة والرجل معاً. والثاني: مراعاة احتياجات كل من الرجل والمرأة في البرامج العامة الأخرى، وما زالت هذه الاستراتيجية معمول فيها في منهاج الامم المتحدة حيث نلاحظ هدفاً خاصاً بالمساواة بين الجنسين، مع مراعاة ادماج قضايا النوع الاجتماعي في الاهداف الأخرى

تركز مقاربة النوع الاجتماعي على تحليل أدوار كل من المرأة والرجل باعتبار أن هناك أدوار خاصة لكل من الرجل والمرأة لها تأثير على عملية التنمية، وتحليل قوة العلاقة ما بينهما على اساس الادوار المختلفة، مع اشراك افراد المجتمع في عملية التخطيط التنموي.

حيث أن مقاربة النوع الاجتماعي تعتمد على عدد من الادوات لاكتشافات الفجوات بين الجنسين منها الإحصاءات، وأدوات الخبراء المنشورة في أطر دولية، إلا أن أداة إدماج النوع الاجتماعي تعتبر اشهر الادوات التي تعمل بها المؤسسات نحو النهوض بواقع المرأة.

مفهوم إدماج النوع الاجتماعي هو وسيلة للعبور نحو تحقيق المساواة بين الجنسين، وعلى الرغم من الاشارة لإدماج قضايا المرأة في عملية التنمية في مؤتمر نيروبي عام ١٩٨٥، إلا أن المفهوم العملي لإدماج النوع

الاجتماعي اتضح جلياً في مؤتمر بيجين عام ١٩٩٥ حين اعتمد استراتيجية شاملة لادماج النوع الاجتماعي في القضايا الاجتماعية، والاقتصادية، والسياسية، والثقافية.

جدول2 :أداة التحليل الأولى لاستجابة السياسات للنوع الاجتماعي (مطورة من ادارة التخطيط والسياسات)

المحور العام	الموضوع	الفئة المستهدفة	السياسة									
			١٠ %	٢٠ %	٣٠ %	٤٠ %	٥٠ %	٦٠ %	٧٠ %	٨٠ %	٩٠ %	١٠٠ %
المساواة بين الجنسين	الفرص	للنساء										
		للرجال										
	الحقوق	للنساء										
		للرجال										
	المشاركة	للنساء										
		للرجال										

ادوار النوع الاجتماعي	انجابي وانتاجي ومجتمعي	للنساء										
		للرجال										
حاجات النوع الاجتماعي	حاجات عملية واستراتيجية	للنساء والرجال										
المؤشرات المستجيبة للنوع الاجتماعي	الجنس ومكان السكن، والحالة الاجتماعية، وحالة العمل											

الفصل الثاني: الاجراءات المنـهجية

مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع اعداد الوقائع الفلسطينية من العدد ٣٢ الصادر في بداية العام ٢٠٠٠ وحتى العدد ١٦٨ الصادر في الربع الاول من العام ٢٠٢٠.

مسح شامل

عمل الطاقم البحثي على مراجعة كل السياسات المنشورة في الوقائع بمسح شامل الوقائع، مع الأخذ بعين الاعتبار نسبة الخطأ

المنهج المستخدم في الدراسة

تم المنهج التاريخي والمنهج الوصفي الاول يعود للتاريخ حتى العام ٢٠٠٠ والثاني يفسر ويحلل الظاهرة المنشورة في الوقائع من منظور النوع الاجتماعي.

اسلوب جمع البيانات

من خلال الحصول على الوقائع من خلال الصفحة الالكترونية الرسمية لديوان الفتوى والتشريع، ومن ثم تصفح العدد كاملا، ومن ثم التمعن بقراء السياسة، ومن ثم التدوين في الاستمارة التي تم تطويرها خصيصا لذلك.

اسلوب تحليل البيانات

بعد تفرسغ البيانات على اكسل تم تحويلها الى برنامج SPSS وتحليها احصائياً.

فريق البحث

تكون فريق البحث من ٣٠ باحث، جميعهم من موظفي وزارة شؤون المرأة في الضفة الغربية وقطاع غزة، جرى تدريبهم وجاهياً، وعبر الزووم، وتم تشكيل مجموعة على الواتس للمتابعة على عملية جمع وادخال البايانات، وجمعت البيانات خلال شهر.

اسماء فريق البحث			
البحث الميداني	1. سميرة القواسمي	2. وفاء الاعرج	3. بسام الوحيدي
	4. شذى البرغوثي	5. سونا نصار	6. ربا السحار
	7. سامي سحويل	8. رندة ذوابة	9. دينا اسماعيل
	10. نسرين ابو كشك	11. صمود حمد الله	12. ابتسام العقاد
	13. عبير الزغيبي	14. رزان بيضا	15. غسلت قيشاوي
	16. صابرين حمدان	17. غادة عليان	18. هناء صوان
	19. نسرين الزر	20. أيات	21. روان النجار
	22. نجمة سمحان	23. تانا امسيح	24. هديل منصور
	25. نوال حمد	26. شيرين ابو الرب	27. ألاء ابو غويلة
الباحثين الرئيسين	أمين عاصي		
	د. حنا نخلة		
الاشراف العام	معالي الوزيرة د. آمال حمد		

متغيرات الدراسة

فيما يلي قائمة بمتغيرات الدراسة التي تم استخدامها

دليل ارشادي لتفريغ البيانات

العدد	يتم تسجيل رقم العدد في كل خانة
تاريخ العدد	يتم تسجيل تاريخ العدد بالارقام وليس بالحروف مثل (2020\5\12) ونبدأ باليوم فالشهر فالسنة
عنوان السياسة	يقصد بالسياسة القانون، او القرار بقاون، أو المرسوم، أو القرار الصادر عن مجلس الوزراء، أو اللائحة، أو النظام، ويجب نشره في الجريدة الرسمية (وهنا نكتب عنوان السياسة)
نوع السياسة	إذا كانت قانون تسجل رقم (1)، واذا كانت قرار بقانون تسجل رقم (2)، واذا كانت مرسوم تسجل رقم (3)، واذا كانت قرار تسجل رقم (4) واذا كانت لائحة (5) واذا كانت نظام (6) واذا كانت غير ذلك (7)
نوع الاصدار	لاصدار اول مرة (1) واذا كان تعديل يوضع (2) واذا الغاء (3)
العلاقة مع القطاع	اذا كانت ذات علاقة بالقطاع الاجتماعي يتم وضع (1) وبالقطاع الاقتصادي (2) وبقطاع الحكم (3) وبقطاع البنية التحتية (4)

العلاقة مع الاستراتيجيات الوطنية	1	التعليم	6	العمل	11	الحكم المحلي	16	الاشغال العامة والاسكان	21	المياه
	2	الصحة	7	الاقتصاد	12	وزارة المالية	17	النقل والمواصلات	22	الطاقة
	3	التنمية الاجتماعية	8	الزراعة	13	ديوان الموظفين العام	18	الشباب والرياضة	23	البيئة

العلاقة مع الاهداف الاستراتيجية للوزارة	إذا كان حول العنف ضد المرأة والوصول للعدالة يكتب الرقم (1)، واذا كان حول التمكين السياسي (2) واذا كان حول مأسسة النوع الاجتماعي (3) واذا كان تمكين اقتصادي (4) واذا كان حول تحسين وضعية الاسر الفقيرة والمهمشة (5)، واذا كانت عن الانتهاكات الاسرائيلية والاحتلال، وذات علاقة ب 1325 توضع (6)، وغير ذلك توضع (7)
علاقة السياسة بالنوع الاجتماعية	(1)عمياء للنوع الاجتماعي بمعنى يتم ذكر المواد دون الالتفات لاحتياجات اي من الجنسين، أو تخصص فقط للذكور دون الاناث (2)محايد للنوع الاجتماعي بمعنى يتم ذكر المواد او نص السياسة دون ذكر اي من الجنسين ولكنها تنطبق عليهما (3)مستجيبة للنوع الاجتماعي بمعنى أن بعض بنود السياسة لها علاقة بقضية المراة او النوع الاجتماعي كمادة في قانون مثلاً، أو تعيين نساء ضمن لجنة توجيهية وطنية (4)حساسة للنوع الاجتماعي بمعنى السياسة خاصة بالنوع الاجتماعي والمرأة كنظام التحويل، كتشكيل فريق وطني ل 1325
اذا كانت	[illegible]

العلاقة مع الاهداف الاستراتيجية للوزارة	إذا كان حول العنف ضد المرأة والوصول للعدالة يكتب الرقم (1)، واذا كان حول التمكين السياسي (2) واذا كان حول مأسسة النوع الاجتماعي (3) واذا كان تمكين اقتصادي (4) واذا كان حول تحسين وضعية الاسر الفقيرة والمهمشة (5)، واذا كانت عن الانتهاكات الاسرائيلية والاحتلال، وذات علاقة ب 1325 توضع (6)، وغير ذلك توضع (7)
علاقة السياسة بالنوع الاجتماعية	(1)عمياء للنوع الاجتماعي بمعنى يتم ذكر المواد دون الالتفات لاحتياجات اي من الجنسين، أو تخصص فقط للذكور دون الاناث (2)محايد للنوع الاجتماعي بمعنى يتم ذكر المواد او نص السياسة دون ذكر اي من الجنسين ولكنها تنطبق عليهما (3)مستجيبة للنوع الاجتماعي بمعنى أن بعض بنود السياسة لها علاقة بقضية المراة او النوع الاجتماعي كمادة في قانون مثلاً، أو تعيين نساء ضمن لجنة توجيهية وطنية (4)حساسة للنوع الاجتماعي بمعنى السياسة خاصة بالنوع الاجتماعي والمرأة كنظام التحويل، كتشكيل فريق وطني ل 1325

الفصل الثالث: النتائج الرئيسية

يناقش هذا الفصل ابرو النتائج الرئيسية التي توصلت لها الدراسة مع اهمية الاشارة الى امتلاك الوزارة البيانات الخام مما يؤهلها اصدار الكثير من الجداول وفق المنهجية المعتمدة، لكن تم التركيز في هذا الفصل على ابراز اهم المحطات التي تتقاطع مع الاهداف.

الصورة العامة للسياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي

شكل (١) نسبة استجابة السياسات للنوع الاجتماعي المنشورة في الجريدة الرسمية (٢٠٠٠-٢٠٢٠)

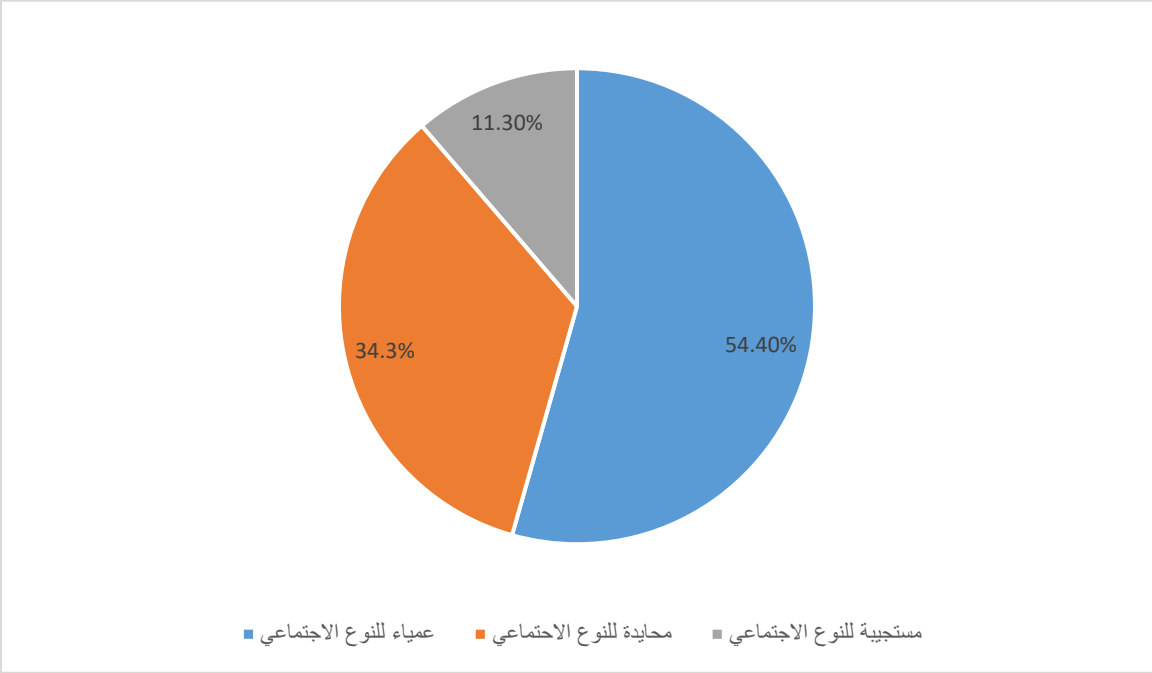

يظهر الشكل اعلاه ان السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي بلغت 12.5% وهذا يعني أن نسبة كبيرة من السياسات التي يتم اتخاذها بحاجة الى مراجعة من قبل وزارة شؤون المرأة للتؤكد من مراعاتها لاحتياجات الجنسين وعدالة، ونوصي هنا بأهمية اعتماد الوزارة كجهة فنية لمراجعة كافة القرار من حيث استجابتها لقضايا النوع الاجتماعي.

الصورة النمطية مع التقدم الزمني

جدول3 نسبة استجابة السياسات للنوع الاجتماعي حسب السنوات

السنوات	السياسات			المجموع
	عمياء للنوع الاجتماعي	محايد للنوع الاجتماعي	مستجيب للنوع الاجتماعي	

٢٠٠٠-٢٠٠٤	65.5%	24.2%	10.3%	100
٢٠٠٥-٢٠٠٩	50.8%	39.9%	9.2%	100
٢٠١٠-٢٠١٤	65.5%	22.6%	11.9%	100
٢٠١٥-٢٠٢٠	38%	40.7%	21.3%	100
المجموع	54.4%	34.3%	11.3%	100

يتبين من الجدول اعلاه ان هناك اهتمام ملحوظ في قضايا النوع الاجتماعي مقارنة بالفترة الزمنية، وتعتبر القفزة النوعية في الاعوام الخمس الاخيرة، مما يمنح الجكومة ١٨ قوة اضافية نحو اهتمامها بالمرأة وقضاياها، وهذا ما اظهرته القرارات بقانون الصادرة عن فخامة الرئيس محمود عباس، وما اتخذته الحكومة الفلسطينية من قرارات اهمها اعتماد يوم وطني للمرأة الفلسطينية، وتشكيل لجان مختلفة للنهوض بالمرأة، مما يشير الى تغير في الصور النمطية اتجاه المرأة، وان كان بطيء لكنه يسير ويتحقق.

الالتزام السياسي والنوع الاجتماعي

جدول4 نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب نوع السياسة

السنوات	السياسات			المجموع
	عمياء للنوع الاجتماعي	محايد للنوع الاجتماعي	مستجيب للنوع الاجتماعي	

قانون	37.3%	51%	11.8%	100
قرار بقانون	39.9%	52.3%	7.8%	100
مرسوم او قرار رئاسي	61.7%	25.5%	12.8%	100
قرار مجلس الوزراء	49.4%	40.4%	10.2%	100
لائحة	45.5%	45.5%	9.1%	100
نظام	42.1%	52.6%	5.3%	100
غير ذلك	22.7%	77.3%	0.0%	100
المجموع	54.4%	34.3%	11.3%	100

يقيس الجدول اعلاه الالتزام السياسي الفعلي نحو قضا المرأة، وحيث ان النسبة الاعلى للقرارات المستجيبة للنوع الاجتماعي تتعلق بالمراسيم الرئاسية والقوانين، في حين كانت الانظمة التي يتم اتخاذها هي الادنى منسبة وتناسب مما نستنتج انه كلما كان هناك تفاصيل اكثر كالنظام مثلا كلما ابتعدت قضايا المساواة بين الجنسين.

القطاع والنوع الاجتماعي

جدول5 نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي حسب نوع القطاع

القطاع	السياسات	المجموع

	عمياء للنوع الاجتماعي	محايدة للنوع الاجتماعي	مستجيب للنوع الاجتماعي	
الاجتماعي	**24.7%**	**57.7%**	**17.5%**	**100**
الاقتصادي	**18.0%**	**78.7%**	**3.3%**	**100**
الحكم	**62.5%**	**25.8%**	**11.7%**	**100**
البنية التحتية	**22.7%**	**70.7%**	**6.6%**	**100**
المجموع	**54.4%**	**34.3%**	**11.3%**	**100**

يظهر الجدول اعلاه ان اكثر قطاع يستجيب للنوع الاجتماعي هو القطاع الاجتماعي، ويعد هذا الامر مفهوما كون ان قضايا المرأة هي في غالبيتها قضايا تصنف في اطار القطاع الاجتماعي، وليس مفاجأة ان يأتي القطاع الاقتصادي كاسوء قطاع مستجيب لقضايا النوع الاجتماعي في ظل ما تشير له الاحصاءات الرسمية الصادرة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بأن البطالة في صفوف النساء تشكل ٤١٪ وهي اعلى نسبة في الدول العربية، وان معدل مشاركة النساء في سوق العمل هي ١٨٪ وهي من المعدلات الادنى عربياً، ودولياً، مما يحتم علينا جميعاً الى ابداء المزيد من الاهتمام في تلك القضايا.

وحدات النوع الاجتماعي والسياسات المستجيبة

جدول6 **نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي في المؤسسات الحكومية**

التخصص القطاعي	مستجيب للنوع الاجتماعي	التخصص القطاعي	مستجيب للنوع الاجتماعي
التعليم	**١٠.٥٪**	**ديوان الموظفين العام**	**١٤.٦٪**

الصحة	**٪٧.٦**	**الخارجية**	**٪٥.٧**
التنمية الاجتماعية	**٪١٠.٧**	**وزارة القدس**	**٪١٦.٧**
الاوقاف والشؤون الدينية	**٪٢٢.٦**	**الاشغال العامة والاسكان**	**٪٢١.٦**
الامن والداخلية	**٪٠.٧**	**النقل والمواصلات**	**٪٥.٦**
العمل	**٪١٥.٤**	**الشباب والرياضة**	**٪١٦.٧**
الاقتصاد	**٪٦.٧**	**الثقافة**	**٪٢٣.٣**
الزراعة	**٪١٠.٠**	**الاعلام**	**٪٢٢.٧**
الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات	**٪٠.٠**	**المياه**	**٪٠.٠**
الحكم المحلي	**٪٥.٦**	**الطاقة**	**٪١٨.٢**
وزارة المالية	**٪٢.٤**	**الاراضي**	**٪١.٢**
البيئة	**٪٠.٠**	**العمل**	**٪٨.٥**

تظهر النتائج في الجدول اعلاه تباين المؤسسات الحكومية في مراجعة قوانينها وسياساتها من منظور النوع الاجتماعي، مما يؤشر عن حجم الفجوة في الوصول الى عدالة اجتماعية تنصف الجنسين في جميع المجالات، وهذا يطرح سؤالاً جوهرياً لكل الوزارات من حيث تعاملها مع وحدات النوع الاجتماعي، حيث أن المهمة الاساسية لوحدة النوع هو ضمان استجابة السياسة او الاجراء التي تتخذه الدائرة الحكومية للنوع الاجتماعي، مما يدفعني لاعادة التفكيرة بهيكلة عمل الوحدات وعلاقتها مع المسؤولين وصناع القرار في المؤسسات الحكومية.

الادماج والموازنة المراعية للنوع الاجتماعي والسياسات المستجيبة

جدول7 نسبة السياسات المستجيبة للنوع الاجتماعي وتقاطعها مع لاهداف الاستراتيجية لقطاع المرأة

المحور الاستراتيجي	السياسات			المجموع
	عمياء للنوع الاجتماعي	محايد للنوع الاجتماعي	مستجيب للنوع الاجتماعي	
العنف والوصول للعدالة	25%	62.5%	12.5%	100
المشاركة السياسية وصنع القرار	53.3%	32.8%	13.9%	100
مأسسة النوع الاجتماعي	62.4%	24.9%	12.8%	100
التمكين الاقتصادي	21.1%	72.2%	6.8%	100
تحسين الحياة المعيشية للأسر الفقيرة	40.3%	52.7%	7.0%	100
الانتهاكات الاسرائيلية وتطبيق قرار ١٣٢٥	12.2%	73.2%	14.6%	100
غير ذلك	50.3%	45.3%	4.4%	100
المجموع	54.4%	34.3%	11.3%	100

يؤشر الجدول اعلاه على ان عملية التخطيط التي تنفذها وزارة شؤون المرأة مع كافة الشركاء تواجه صعوبات كبيرة في تحقيق اهدافها، مما يعطينا دفعة قوية نحو الاهتمام اكثر بعمليات ادماج قضايا النوع الادجتماعي في الاستراتيجيات القطاعية، وحيث ان خطة النوع الاجدتماعي هي خطة عبر قطاعية، هذا يعني ان عملية تنفيذها تتطلب عملية ممنهجة لادماج ما تطلبه الحركة النسوية في خطط الوزارات المختلفة، وانعكاسها في عملية الموازنة، ولهذا تعمل وزارة شؤون المرأة على ضمان ان تستجيب الموازنة لقضايا النوع الاجتماعي.

خلاصة

في الخلاصة نركز على ان اسياست المراعية للنوع الاجتماعي تنقسم الى قسمين، قسم يتعلق بسياسات المساواة بين الجنسين، والنوع الثاني يتعلق بسياسات تمكين المرأة

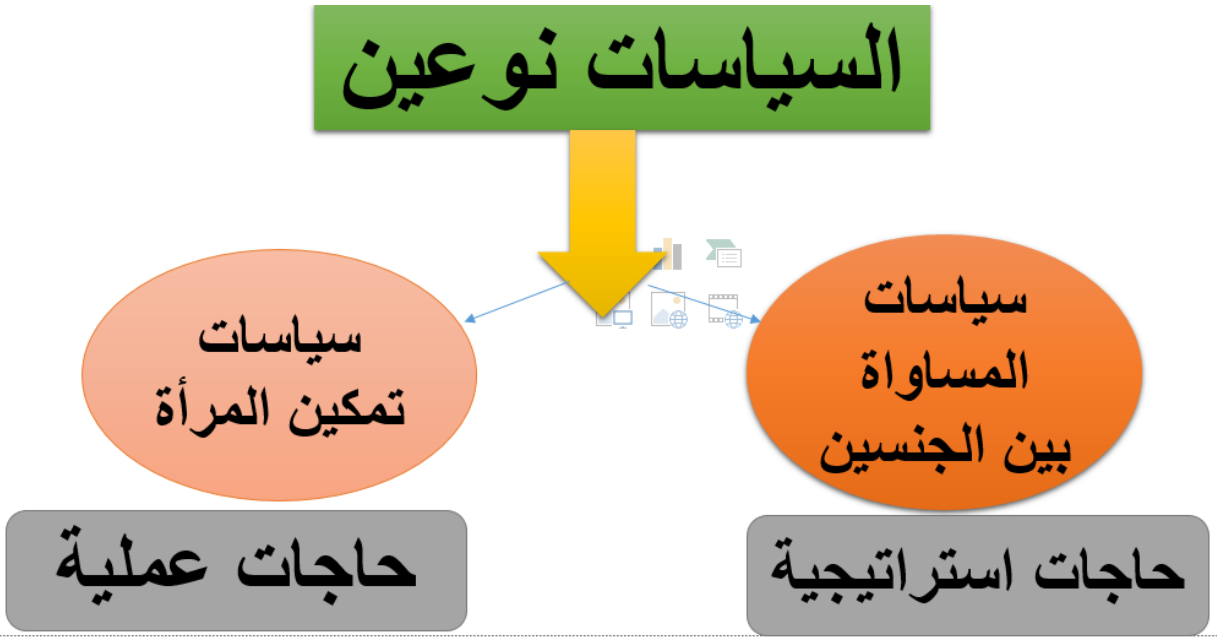

ترتبط سياسات المساواة بين الجنسين بالحاجات الاستراتيجية للمرأة، وترتبط سياسات تمكين المرأة بالحاجات العملية للمرأة، وحيث أن غالبية السياسات المتخذة هي حاجات عملية بمعنى انها ترتبط بتمكين المرأة، كوجود برنامج تنموي متخصص في الحد من العنف ضد النساء، او برنامج تمويلي لتحسين العمل اللائق، او برنامج لتطوير البيئة الاقتصادية، وعلى الرغم من ان تلك البرامج تضمن تدخلات للوصول الى سياسات المساواة الى انها تحتاج المزيد من التأكيد والعمل على تلك السياسات، حيث أن اي سياسة ترتبط بالرجل والمرأة معاً هي سياسات صعبة التحقيق الى بمجهودات ودعم كبير من القيادات والاحزات، وتفعيل واعي وكبير بالاعلام والخطاب الاعلامي، والديني، ومأسسة مناهج تعليمية تراعي متطلبات واحتياجات الجنسين.

التوصيات

١. إنشاء نظام عمل وزارة شؤون المرأة يوضح الاهداف والمهام والعلاقة مع الاستراتيجيات والانظمة القطاعية.

٢. مراجعة دور ومهام وحدات النوع الاجتماعي بما يضمن اشراكها في رسم السياسات للدائرة الحكومية

٣. تطوير منهجية التخطيط، ونظام المتابعة والتقييم الوطني لتساعد الدوائر الحكومية على ادماج قضايا النوع الاجتماعي في خطتهم، ومتابعتها وتقييمها.

٤. تطوير نماذج الموازنة العامة لتساعد الدوائر الحكومية على اعداد موازنات تستجيب لاحتياجات الجنسين.

٥. تشكيل لجنة وطنية لمراجعة السياسات الاقتصادية من منظور النوع الاجتماعي، وتخصيص برامج اقتصادية لسد الثغرة الاقتصادية الخطيرة في السياسات المرسومة على مستوى القوانين والانظمة.

٦. ايجاد آلية للتؤكد من استجابة السياسات للنوع الاجتماعي قبل المصادقة عليها.

٧. تخصيص برامج اقتصادية لسد الثغرة الاقتصادية الخطيرة في السياسات المرسومة على مستوى القوانين والانظمة.

٨. ايجاد آلية مناسبة لربط الباحثين والمتخصصين في قضايا النوع الاجتماعي مع الجامعات الفلسطينية للاستفادة من المكتبات والمجلات المحكمة لتعميق المعرفة العلمية والعملية.

٩. الطلب من ديوان الفتوى والتشريع أن يدخل بند ذات علاقة بالنوع الاجتماعي وذلك لتسهيل الوصول للمعلومات وتسريع عملية التحليل والتدخل.

١٠. عقد مؤتمر نسوي كل سنة بشكل دوري لتحديد الأولويات السياسية لكل عام تحت عنوان «مطالب واحتياجات المرأة الفلسطينية للعام القادم»

١١. إنشاء برنامج متكامل لاعداد مجموعة من الاوراق السياساية بطريقة مستدامة.

١٢. تطوير مؤشرات مرتبطة بالسياسات المتخذة واعتمادها وطنيا للمتابعة والمراقبة.

١٣. تقييم السياسات بشكل دوري وانشاء آلية خاصة بالتحليل.

قائمة المصادر والمراجع

١. السياسات العامة(n.d.). Retrieved from https://www.4shared.com/web/q/

٢. Council, I. E. (2018). *The International Economic Development Council's Economic Development Reference Guide" .*

٣. Lapovsky Kennedy, E. (2008). "Socialist Feminism: What Difference Did It Make to the History of Women's Studies?". *Feminist Studies*, 34.

٤. Tong, R. (1992). Liberal feminism". Feminist thought: a comprehensive . *London: Routledge*.

٥. UNICEF. (2017). *Gender equality .* UNICEF.

٦. الاسكوا .(2017) .*دليل بناء القدرات لتطوير سياسات الحماية الاجتماعية القائمة على المشاركة .* بيروت :الاسكوا.

٧. التقاوي ,د & .,المنصوري ,د .(2017) .علم السياسة :محاولة في التقريب النظري .*المجلة الافريقية للعلوم السياسية*.45 ,

٨. حسين ,م .(2018) .تحليل السياسات العامة :التطور والمنهجية .*مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية :كلية التجارة، جامعة الاسكندرية*.12 ,

٩. فراج ,د .(2020) .السياسات العمومية والادارة :حدود البيروقراطية في النظرية والنموذج .*مجلة GGI*, 120-130.

١٠. وليد ,د & .,كنزة ,د .(2019) .التعلم كآلية لتقارب السياسات العامة بين الاطار التحليلي لمارش ودولفتر واستخلاص الدروس لريتشارد رور .*مجلة الاستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية*.580-570 ,